

قرار

يفرض رسوم إنتاج أو استهلاك على الشحومات المعدنية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، بإلغاء انتصهار المراسيم ؛
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ الخاص برسم إنتاج على حاصلات الأراضي أو منتجات الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن المقويات التي توقع على المخلفات الخاصة بالإنتاج ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

قرر :

مادة ١ - يفرض رسم إنتاج أو رسم استهلاك على الأصناف المرشحة بالجدول الملحق بهذا القرار بواقع الفئات الواردة به سواء كانت من منتجات الصناعة المحلية أم من منتجات الصناعة المستوردة .
مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدرى ٧ رمضان سنة ١٣٧٥ (١٨ أبريل سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبدالناصر حسين

جدول رسوم الإنتاج أو الاستهلاك

مقدار الرسم	وحدة التحصيل		بيان الأصناف
	طن	كجم	
٩٠٠ -	المائة كيلوجرام صافي	...	شحومات معدنية أساسها الزيت المعدني مهما كانت نسبة هذا الزيت ...
٣٠٠ -	كيلوجرام صافي	...	خيوط من حرير صناعي وغزل من مشاققة الحرير الصناعي ...

قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦

يفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية والماراسيم وقرارات مجلس الوزراء المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج ؛
وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة من الخارج .

ويحصل هذا الرسم مع رسوم الجمرك ويكون خاضعا للشروط التي تحصل بها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها .

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا القانون يفرض عليها الرسم المقرر به .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة في ٧ رمضان سنة ١٣٧٥ (١٨ أبريل سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسوني